

وإلكينز Vinson and Elkins القانونية ومقرها مدينة هيوستن بولاية تكساس الأمريكية بتكليف من حاكم إمارة رأس الخيمة، قد ثبتت على النسق نفسه الحق القانوني لإمارة رأس الخيمة في ملكية جزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى. وتضمنت الدراسة أيضاً 18 وثيقة قدمها حاكم رأس الخيمة إلى جامعة الدول العربية عام 1971. وتوجد هذه الوثائق المؤيدة لهذا الحق والكثير من المستندات الأخرى ضمن وثائق الحكومة البريطانية المسماة سلسلة جيوبوليتيك الجزيرة العربية Arabian Geopolitics Series تحت عنوان: الجزر الواقعة في جنوب الخليج العربي أبو موسى وطناب الكبرى وطناب الصغرى The Gulf Islands: Abu Musa and the Tunbs تمثل أدلة قانونية تثبت استخدام ووجود وإدارة وظهور سلطة القواسم في الشارقة ورأس الخيمة على جزيرة أبو موسى وجزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى منذ مطلع القرن الثامن عشر وما بعده تظهر الأدلة التاريخية أن القواسم في الشارقة ورأس الخيمة قد امتلكوا جزيرة أبو موسى وجزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى واستخدموا هذه الجزر ومارسوا سلطتهم عليها بأسلوب سلمي منذ مطلع القرن الثامن عشر وأواسطه. كما سيمكن دولة الإمارات العربية المتحدة من المطالبة بحقها القانوني في تبعية الجزر لها على أساس مبدأ التقادم أو الحق القائم على الحيابة المتواصلة والسلمية، وكما ذكر جيه بريرلي في كتابه قانون الأمم، قد تعمل الحيابة المستمرة منذ أمد طويل إما على إثبات وجود حق قانوني لا يمكن إظهار أصله المحدد بدقة أو إزالة الحق السابق لطرف آخر ذي سيادة». وبينما لا يوجد سند ملكية مكتوب أو معاهدة خطية لإظهار الأصل المحدد بدقة لحق القواسم في تبعية الجزر لهم، فإن هذا الحق يعود إلى مطلع القرن الثامن عشر وأواسطه.